

الفصل الثالث

مصر والزعامة السياسية فيما بعد عام ١٩٥٢

تمهيد :

البحث الأول :

الثورة والصفوة العسكرية : عود على بدء .

البحث الثاني :

انتكاسة الليبرالية بين الايديولوجية الغائبة وتطلعات الزعامة
الخاصة .

البحث الثالث :

الزعامة المصرية الراهنة : محاولات احياء الليبرالية بين تحديات
الواقع وبشائر الامل .

obeikandi.com

أشرنا في مقدمة هذا المؤلف ، وفي الفصل الأول منه الى أن هذه الدراسة ليست محض تاريخ تقليدى للزعامة السياسية المصرية ، وليست مجرد ترديد لقرات علم الاجتماع السياسى فيما يتعلق بظاهرة الزعامة السياسية وما يرتبط بها من مظاهر وقضايا أخرى ، الأمر الذى جعلنا نؤثر (المدخل الاختبارى) للقضايا النظرية غير المتفق عليها من جانب الباحثين والعلماء فيما يتعلق بظاهرة الزعامة السياسية ، وذلك باخضاعها للاختبار التاريخى والميدانى فى ضوء طبيعة ظاهرة الزعامة السياسية المصرية بمراحلها التاريخية المختلفة .

والمباحث الأربع السابقة قد كشفت عن مجموعة من السمات المشتركة للزعامات السياسية المصرية فى ذات الوقت الذى كشفت فيه عن مجموعة من التمايزات النوعية بـ زعيم وآخر . وما بين التماثل والاختلاف تظهر الهوية الخاصة للزعامة المصرية ، فى الوقت الذى يتكشف فيه مدى الاتساق بين الطرح الفكرى والتساؤلات النظرية التى أثرت فى الفصل الأول من هذا الكتاب وبين ماهية الزعامات السياسية المصرية ؟

وتلك هى المهمة التى ينوط بها هذا البحث الذى يحاول أن يجيب عن التساؤلات الآتية :

(أ) ماهى مظاهر التماثل والاختلاف بين الزعامات السياسية المصرية ؟

(ب) هل هناك هوية خاصة من الممكن أن تتميز بها الزعامة السياسية المصرية تاريخيا ؟

(ج) الى أى حد اتسقت سمات الزعامة السياسية المصرية وظروف نشأتها مع ما أثير من تساؤلات نظرية حول ظاهرة الزعامة السياسية ، وكما طرحه التراث النظرى لعلم الاجتماع السياسى فيما يتعلق بهذه الظاهرة ؟

(٢)

(أ) الزعامات السياسية المصرية

بين التماثل والتمايز

يتأكد من العرض السابق أن للزعماء السياسيين المصريين سمات خاصة قد تصل أحيانا الى مستوى الموهبة والعبقرية لعل من أبرزها القدرة على قيادة الآخرين والتأثير فيهم ، فضلا عن السيطرة والخضاع الآخرين بصورة قد تحدث بشكل ارادى أو لا ارادى . فالزعيم السياسى - والحال هكذا - كان شخصا موهوبا متميزا ذا قدرات خاصة ، وهذا ما لاحظناه منذ الزعامات المصرية الاولى التى تجلت فى رؤساء الطوائف الحرفية والمهنية ، أو فى الزعامات اندينية (عمر مكرم) ، أو فى النماذج الثلاثة التى أشرنا اليها (أحمد عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول) ، فقد كانت كلها زعامات يملك أصحابها مواهب خاصة .

ومن مظاهر التماثل ما كشف عنه الدور الذى لعبته الظروف الموضوعية للمجتمع المصرى - لا فى خلق الزعامة - وإنما فى تجسيدها وبلورتها ، وهى الظروف التى صاغت عوامل ثلاثة هى : الازمات الاقتصادية والاحساس بعدم العدالة والاتوقراطية كنظام للحكم وخيرا وطاة الاحتلال الاجنبى .

فالظروف لم تخلق الزعامات بقدر ما أتاحت لها الفرصة للظهور والتألق ، نظلم الاتراك العثمانيين وتعسف المماليك وأزمة الاحتلال الفرنسى ، قد ساعدت على ظهور زعامات القرنين السابع عشر والثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر . كذلك فإن اتوقراطية نظام الحكم فى عهدى اسماعيل وتوفيق ، والتمايزات الاجتماعية والطبقية قد عمل على تفجر زعامة عرابى ، كذلك فإنه من المؤكد أن ظروف الاحتلال الانجليزى والنزعة الفردية فى الحكم قد عملت على تألق زعامة كل من مصطفى كامل وسعد زغلول .

ولكن من المؤكد أن الظروف وحدها لا يمكن أن تخلق الزعامات ، الا اذا توفر عنصر الموهبة والكفاءة والقدرة الخاصة ، كذلك فإن الموهبة الزعامية تظل كامنة حتى تجد المناخ الملائم والظروف المناسبة التى تكشف عن هذه الزعامة وتتيح لها فرصة الظهور والتألق .

(٣)

وتشكل الجماهير - مع كل من الموهبة والظروف - عنصرا ثالثا ساعد على تألق الزعامات السياسية واستمرارها ، فلقد لعب الشعب المصرى دورا هاما فى مساندة زعاماته السياسية وتأييدها ، فكان بمثابة القوة الروحية والمعنوية التى استمد منها الزعماء العون وقت المحن والخطوب ، ولولا هذا التأييد الجماهيرى ما استمرت تلك الزعامات فى أداء مهمتها العظيمة فى قيادة الأمة وقت الشدائد والأزمات ، وهو الأمر الذى يتضح بصورة جلية فى موقف الجماهير المصرية من كل من مصطفى كامل وسعد زغلول على وجه الخصوص .

ثم كانت كراهية السلطات الحاكمة - ومعها بطبيعة الحال المحتل الاجنبى - لهذه الزعامات ، على اعتبار أن هذه الزعامات كانت تعد من الظواهر غير السوية Abnormal Phenomena فيما تتصور السلطات الحاكمة ، والتى ينبغى - كما تتصور هذه السلطات - محاربتها والقضاء عليها لما نحمله من دعاوى تتناقض وطبيعة البناء السياسى وهوية نظام الحكم الذى ينهض وفقا له المجتمع ، ومن ثم ظهر (الصراع) كأحد السمات التى ميزت علاقة السلطة الحاكمة (والمستعمر الاجنبى) بهذه الزعامات بداية بعمر مكرم ونقهاء بسعد زغلول .

وبكشف الانتماء الاجتماعى والطبقى للزعامات السياسية المصرية ، أن هذه الزعامات قد نشأت من خلال الطبقات الاجتماعية الدنيا أو المتوسطة سواء فى الريف (كعرايى وسعد زغلول) أو فى المدن (كمصطفى كامل) ، ويستثنى من هذا محمد فريد باعتباره (حالة) قد لا نجد لها نظيرا طوال تاريخ الحركة الوطنية المصرية .

وبقدر ما يكشف هذا الانتماء الطبقي عن دور متميز لكل من الطبقتين الدنيا والمتوسط فى ريف مصر وحضرها فى قيادة الحركة الوطنية ، بقدر ما يكشف أيضا عن أن الموهبة ليست حكرا على الطبقات العليا فى المجتمع . ولكن من المؤكد أن هذا لايعنى أن الطبقة العليا فى المجتمع (بالمفهوم الاقتصادى) لم يكن لها دور ، بل إن حقائق تاريخ المجتمع المصرى ، تؤكد أن هذه الطبقة قد حاولت - قدر ظروفها - أن تكون لها بعض اللمسات فى تحريك القضية الاساسية وهى الاستقلال ، ويظهر هذا من خلال نشأة حزب الأمة الذى جمع عليه القوم فى الثقافة والثراء المادى ، رغم بعض الملاحظات التى يمكن أن

يبديها البعض فيما يتعلق بأسلوب حزب الأمة في الجهاد .

كذلك لا ينبغي أن ننسى أن البداية الأولى لنشأة حزب أحمد عرابي (الحزب الوطني أو جماعة حلوان) قد جمعت عددا كبيرا من الاعيان والباشاوات ونفراً غير قليل من علية القوم ، فضلا عن بعض أفراد الصفوة المثقفة والعسكرية في المجتمع ، وإن انسحب الكثير من أعضاء هذا الحزب عندما بدى لهم أن انتماءهم له وخطة عرابي الثورية الطموحة قد تعرض مصالحهم - فضلا عن أوضاعهم الاجتماعية - للخطر ، أو على أقل تقدير تتعرض للاهتزاز ، وهو ما يقلل كثيرا من هيبتهم الاجتماعية وأوضاعهم الطبقة .

وقد يكون من التزديد أن نؤكد أن من بين مظاهر التماثل بين الزعامات السياسية المصرية هو (حب مصر) ووعيهم الناضج (بصورة نسبية) بأزمة المجتمع المصري وبأهمية دورهم الزعامي في الخلاص من هذه الازمة ، وبأهمية دور الجماهير في تدعيم زعاماتهم وبالتالي تماثلت نظرة الزعماء السياسيين المصريين للجماهير والشعب ، حيث غلب عليها - أى على هذه النظرة - الاحترام والاحلال والاحساس بأن الشعب (قوة) لها دور في مسيرة الحركة الوطنية المصرية .

(٤)

وتتحدد مصادر الاختلافات أو التمايزات بين الزعامات السياسية المصرية من خلال محاور خمسة ، أولها مصدر النشأة الصوفية ، فقد يكون من المتفق عليه أن الزعامات السياسية المصرية السابقة تشكل صفوة من صفوات المجتمع ، ولكن من المؤكد - وفقا للتحليل التاريخي - أن طبيعة هذه الصفوة قد اختلفت من زعيم الى آخر ، ففي الوقت الذي كان فيه عمر مكرم أحد الصفوات الدينية المستنيرة ، مثل أحمد عرابي الصفوة العسكرية ذات الأصول القروية والحس الوطني المستنير ، بينما كان مصطفى كامل نموذجا للصفوة المثقفة الواعدة ، في حين عبر سعد زغلول عن نموذج آخر للصفوة السياسية التي جمعت بين التفكير أو الثقافة الدينية المستنيرة والرؤية العلمانية الواعية .

ثم يأتي المحور الثانى وهو المتعلق بدرجة الوعي أو النضج السياسى ، فمن المؤكد أن عمر مكرم كان على درجة عالية - في ضوء ظروف عصره - من

الوعى السياسى والفكر الناضج المستنير وهو ما كشفت عنه مواقفه ازاء صلف المماليك والفرنسيين ومن بعدهم محمد على . أما أحمد عرابى فكان أميل الى الحماس الثورى والاندفاع الوطنى برؤيته كفلاح مصرى ، وهو ما قد يشكك البعض فى قدر وعيه السياسى وبعد نظره فى قيادته للحركة الوطنية .

وقد لا يختلف أحد على أن مصطفى كامل كان يتمتع بدرجة عالية من الوعى السياسى رغم بعض هناته المتعلقة بدعوته الى الخلافة الاسلامية تحت راية الحولة العثمانية وثقته فى فرنسا ، الا أنه بالمقارنة بسابقه كان يعيد النظر ، ذا حرس سياسى متميز ، ولعل هذا يرجع - الى جانب موهبته الخاصة - الى نوعية تعليمه وطبيعة ثقافته القانونية وتأثره بالثقافة الاوربية لفرنسية على وجه الخصوص ، فضلا عن تمثله الناضج لتاريخ المجتمع المصرى .

أما سعد زغلول - ذلك الشيخ المخضرم - فكان نضجه السياسى أمرا غير مشكوك فيه على الاطلاق نظرا لخبرته الطويلة منذ أن كان قاضيا ووزيرا وكابلا منتخبا للجمعية التشريعية ، ثم تأثره بالسيد جمال الدين الافغانى وتلمذته على يد الشيخ محمد عبده وتعليمه الازهرى وثقافته القانونية واختلاطه بساسة عصره وفهمه للأعياب القصر والمستعمر الانجليزى . فكل هذا - لاشك - أنه قد لعب دورا فى صياغة شخصيته الزعامية وأضاف اليها أبعادا وصلت بها الى درجة من الوعى والنضج الذى تكشف آثاره فى قيادته للأمة فى حركتها الوطنية ، وفى كفاحها ضد القصر والمستعمر الانجليزى .

أما المحور الثالث من محاور الاختلاف فينهض فى الواقع على تعريفنا لمفهوم الزعامة السياسية وعلى مقومات هذا المفهوم والذى أشرنا فيه الى أن الزعامة السياسية لا ينبغي أن نطلق عليها زعامة بصورتها المتكاملة ما دامت لا تعمل من خلال رؤية أو ايدىولوجية خاصة أو على الأقل من خلال مجموعة من الأفكار ، والا تعتبر الزعامة - حينئذ - صورة من صور الحماس الثورى أو التهيج السياسى أو الاثارة السياسية .

وإذا ما طبقنا هذا التصور على زعامات مصر أثناء الحملة الفرنسية ، وما قبلها وما بعدها ، فقد يخرج عمر مكرم والشرقاوى والشيخ والسادات وغيرهم من دائرة الزعامة السياسية ، وفى هذا ظلم لأننا ينبغي أيضا أن نضع

في اعتبارنا الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمع آنذاك ، كما أنه لا ينبغي أيضا أن نتعامل مع تلك الزعامات بمنهج عصرنا وبما يطرحه الفكر السياسي الحديث ، وبما يفرزه الطرح النظري لعلم الاجتماع السياسي .

أما العربابيون فبرغم تميز الكثير منهم ثقافيا وتعليميا كالبارودي والنديم ومحمد عبده ... الخ ، وهو ما يجعلنا نؤكد أنهم كانوا أصحاب نكر ، الا أننا بالنسبة لأحمد عرابي ذاته كنتيجة لظروفه الثقافية والتعليمية يشق علينا أن نعثر له عن فكر متكامل ، وان كانت له مجموعة أفكار لم تصل به الى مستوى أصحاب النظريات أو الايديولوجيات المتكاملة .

وينمى مصطفى كامل - على حداثة سنه - وكنتيجة لثقافته الغربية (الفرنسية) المتألفة مع تربيته الدينية وتمثله الجيد لوقائع التاريخ السياسي للمجتمع المصرى ، انه كان صاحب رؤية فكرية وهو ما ظهر بصورة واضحة في مجموعة مقالاته وكتبه ومؤلفاته ككتاب المسألة الشرقية وكتاب الشمس المشرقة ، وان اختلف البعض معه في تفاصيل فكره ورؤاه المختلفة .

أما سعد زغلول ، فهو حقيقة لم يكن مفكرا سياسيا أو صاحب نظرية محددة الملامح ، الا أنه كان يملك طاقما من الرؤى والتصورات خاصة بالسياسة والحكم ، كما أنه كان لديه أيضا حس متميز في تحليل الازواض الاجتماعية والطبقية وهو ما كشفت عنه مذكراته التي اشرنا الى بعض منها والحقيقة أن هذه الرؤى والتصورات الخاصة بسعد لم تكن الا نتيجة كثقافته المتنوعة العريضة ، وخبراته السياسية الواسعة ، وفهمه الواعى لطبيعة المجتمع المصرى .

(٥)

واذا ما انتقلنا الى المحور الرابع وهو الخاص بعملية الحديث السياسى ، على اعتبار أن التحديث ظاهرة حتمية ومتوقعة ، أو ينبغي أن تكون حتمية ومتوقعة كانعكاس لقيادة هذه الزعامات للأمة ومناضتها لأساليب الحكم الاوتوقراطى وتعت الحكام وظلمهم ، فالتحديث السياسى هنا هو تغيير نمط الحكم من صيغته الاوتوقراطية الى الصيغة الديمقراطية . فنلاحظ أن أول مظهر من مظاهر التحديث السياسى فى مصر الحديثة قد حدث بعد تلك الوقفة الشجاعة التى وقفها عمر مكرم ومن ورائه الشعب المصرى حينما عزلوا الوالى

التركي ، واختاروا محمد علي واليا على مصر (بشروطهم) على نحو ما خاطبوه وهو ما جعل أحد المؤرخين الاجانب يذهب الى ما معناه أنها أول سابقة في الشرق كله أن يعين الشعب واليه وبشروطه (أى بشروط هذا الشعب) .

ولا شك أن هذا الاختيار يعد أحد مظاهر الديمقراطية التي لم يألفها الشعب المصري ويعد في الآن نفسه مظهرا من مظاهر التحديث السياسي اذا ما وضعنا في الاعتبار الطريقة التي كانت متبعة عند تعيين والي التركي ، والظروف السياسية للمجتمع المصري في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر .

أما أحمد عرابي فلا شك أن مواقفه الثورية قد أحدثت عددا من التغيرات السياسية لعل من أبرزها عزل عثمان رفقي وتشكيل وزارة وطنية جديدة ووضع مشروع لدستور مصري ، وهي كلها مظاهر للتحديث السياسي وذلك اذا وضعنا في الاعتبار ظروف الحكم المطلق التي سادت المجتمع المصري آنذاك .

أما القدر فلم يمهل الزعيم مصطفى كامل لكي يحقق آماله وآمال أمته ، فلم تحدث - في حياته - مظاهر تذكر للتحديث السياسي ، الا اذا اعتبرنا تأسيس الحزب الوطني كان أحد مظاهر هذا التحديث رغم أن لطفي السيد ورفاقه قد سبقوه في تأسيس حزب الأمة ، كذلك الشيخ علي يوسف في تأسيسه لحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، وهو الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن عدم حدوث مظاهر جادة للتحديث السياسي في أيام مصطفى كامل تجعل من مقولة التحديث أحد محاور الاختلاف بين الزعماء رغم اتفاق زعامات ما قبل مصطفى كامل وما بعده (سعد زغلول) في هذا المحور ، حيث خبر المجتمع المصري مظاهر عديدة من التحديث السياسي كانعكاس لقيادة هذه الزعامات للحركة الوطنية .

ويشكل دستور عام ١٩٢٣ وانتخابات عام ١٩٢٤ ، وتشكيل أول وزارة شعبية وأول برلمان منتخب وأقول نجم الحكم المطلق مظاهر جادة للتحديث السياسي ، وهي العملية التي ترتبت على أحداث ثورة عام ١٩١٩ وزعامة سعد زغلول لها .

(٦)

ويجىء المحور الخامس والأخير للكشف عن التمايزات القائمة بين الزعامات السياسية المصرية مشيراً إلى الأهداف السلطوية لهذه الزعامات من حيث ميلها إلى الحكم وشغفها بتملك السلطة الرسمية من خلال زعامتها .

وإذا كنا في تحديدنا لمفهوم الزعامة أشرنا إلى أنها - أى الزعامة - هى سلطة خارج السلطة الشرعية بل تفوقها ، ولا ينبغى أن تكون السلطة أو الحكم أحد أهدافها وهو ما وجدنا نموذجاً له لدى عمر مكرم الذى لم يفكر على الإطلاق فى أن يكون له دور سلطوى فى حكم البلاد ، وكذلك مصطفى كامل الذى لم ترد أحلام السلطة أبداً على خاطره .

أما أحمد عرابى ، فلقد تولى (نظارة) الحربية فى وزارة البارودى وسعد زغلول الذى تولى رئاسة أول وزارة شعبية تشكلت وفقاً للانتخابات التى أجريت فى أثر إصدار دستور عام ١٩٢٣ ، ومهما قيل فى أسباب تولى عرابى أو سعد لهذه المناصب الرسمية فما كان ينبغى - وهما الزعيمان الوطنيان - أن يتركوا الساحة السياسية الجماهيرية ويسعيان وراء مناصب رسمية وهما يملكان من القوة والسلطة ما يفوق أى سلطة شرعية أو منصب رسمى ، فما كان الزعماء أبداً ذوى مناصب رسمية ولا ينبغى أن يكونوا كذلك .

(ب) الزعامات السياسية المصرية والتراث النظرى لعلم الاجتماع السياسى

(٧)

من محاولتنا الرامية إلى إخضاع مجموعة التساؤلات التى استقيناهما من التراث النظرى الخاص، بظاهرة الزعامة السياسية فى علم الاجتماع السياسى وما ارتبط بها من قضايا وظواهر أخرى ، للاختبار التاريخى والميدانى أشرنا إليهما فى الفصل الأول من هذا الكتاب ، تتضح لنا مجموعة الحقائق الآتية :

أولاً : ان الزعامات السياسية المصرية التى اخضعناها للبحث والدراسة كانت تمثل قوة **Power** فى المجتمع ولكنها لم تكن على الإطلاق قوة اقتصادية ، ولم تكن قوة سلطوية رسمية ، بل كانت أقرب إلى القوة المعنوية المتعلقة بسمات خاصة للزعماء وقدرات وكفاءات ومواهب تتسم بالندرة والعبقرية .

ثانياً : مالت غالبية الزعامات السياسية المصرية التي أشرنا إليها إذا ما حددناها على متصل الكارزمية - الشرعية Charisma-Legitimacy Continuum إلى الناحية الكارزمية الإلهامية التي تستمد مقوماتها من السمات الخاصة التي تميز الزعيم أو القائد وهو ما يؤكد النتيجة التي أشرنا إليها في «أولا» .

ثالثاً : لعبت الظروف الموضوعية للمجتمع المصرى - لا سيما ظروف الحكم الاوتوقراطى ، الحكم العسكرى الاجنبى - دوراً متميزاً في بلورة الزعامات السياسية المصرية ، وهو ما يتناقض مع ما ذهب اليه هيرمنز Hermens من أن ظروف المجتمع الديمقراطي هي التي تعمل على خلق الزعامات السياسية وما يؤكد في نفس الوقت ما ذهب اليه السير رايت ميلز Mills من أن فهم الصفوات والزعامات ينبغي أن يكون في ضوء الظروف الموضوعية للجمع والسياسات الاجتماعية Social Context وذلك في معرض مناقشته لفهوم صفوة القوة The Power Elite .

رابعاً : يؤكد العرض السابق أن الزعامات السياسية المصرية هي التي خلقت الثورات وليس العكس ، مع الاعتراف بأن الثورات المصرية قد بلورة هذه الزعامات وجسدتها ولكنها لم تخلقها ، وفي هذا نتفق مع هيرمنز Hermens من أن نجاح الثورات يستوجب وجود زعامات سياسية تقودها ونوجهها وتحدد مسيرتها .

خامساً : أكد العرض السابق أن الزعامات السياسية المصرية لم تكن في الواقع الا صفوة Elites متميزة في المجتمع ، وان تعددت مصادر هذه الصفوات ما بين مصدر ديني وآخر عسكري وثالث سياسى ورابع ذى ماهية ثقافية متميزة ، وهو ما يؤكد ما ذهب اليه التراث النظرى للزعامة السياسية في تأكيده على الصفوات باعتبارها مصدراً هاماً لتفريخ الزعامات . مع ملاحظة أن الزعامات السياسية المصرية قد تجاوزت الحدود الضيقة لصفواتها حيث التفاعل الدينامي مع الجماهير .

سادساً : كشف العرض السابق عن اختلافات بينه بين المؤرخين المصريين في تقويمهم للزعامات السياسية المصرية وهي اختلافات تكشف عن

تناقضات ايديولوجية وسياسية Ideological and Political Contradictions بين المؤرخين المصريين وهو ما يؤكد تأثير الايديولوجيا على الطرح الفكرى الذى تفرزه علوم المجتمع والمتخصصون فى علوم الانسان والمجتمع ومنهم المؤرخون ، وهو ما يثير عددا من التساؤلات حول مدى توفر الموضوعية Objectivity فى تقويمات المؤرخين ودور الايديولوجيا كأحد عوامل تحقيق الموضوعية فى علم الاجتماع وغيره من علوم المجتمع .

المبحث الخامس

الزعامات السياسية المصرية

مظاهر التماثل ومؤشرات التمييز

obeikandi.com

تمهيد

هذا الفصل لا يعنى بمجرد التاريخ للمجتمع المصرى لحقبة ما بعد الخمسينات ولا يعد محض رصد لوقائع يوليو ١٩٥٢ وأحداثها وما ترتب عليها من تغيرات أصابت البناءين الاجتماعى والسياسى للمجتمع المصرى ، فما كتب عن ثورة يوليو من الكتب والمؤلفات والمقالات والدراسات سواء العربية أو الأجنبية من الكثرة والوفرة بحيث لا نعتقد أننا إذا ما حاولنا التاريخ أو الرصد لهذه الحقبة أننا سنأتى بجديد ، بل سنكون مجرد محاكين لهذا التراث مرددين له ، رغم ايماننا بأن القصة الحقيقية لثورة يوليو ١٩٥٢ لم تكتب بعد ، لاسيما وأن هناك من الوثائق والخبيا والوقائع ما لم يفصح عنه بعد .

بيد أن هذا الفصل عرض تحليلى لظاهرة الزعامة السياسية كما تجتبت فى فترة ما بعد عام ١٩٥٢ وذلك فى ضوء :

١ - مجموعة التساؤلات التى أثرت فى الفصل الأول من هذا المؤلف وهى الخاصة ببعض القضايا المرتبطة بظاهرة الزعامة السياسية كظاهرة الصنوة والسلطة والقوة والثورة والايديولوجيا والتحديث السياسى .

٢ - علاقة طبيعة الزعامات السياسية لفترة ما بعد الخمسينات بكل هن :

(أ) الانتماء الطبقي والفكرى لزعامات هذه الفترة .

(ب) موقف الشعب المصرى من زعامة هذه الحقبة ودور الوعى السياسى المصرى فى خلق هذه الزعامة .

(ج) دور التأثير الكازرمى لعبد الناصر فى استمرار زعامة الخمسينات والمستينات .

(د) صيغة الحكم وطبيعة النظام السياسى لحقبتى الخمسينات والمستينات .

(م ١٠ - الزعامة السياسية) - ١٤٥ -

- ٣ - ما أفرزته التجربة الناصرية من مظاهر التحديث السياسى .
 ٤ - طبيعة النموذج الناصرى فى علاقته بطبيعة النماذج الزعامية
 لدول العالم الثالث .

٥ - زعامة السبعينات ومحاولاتها لحياء الليبرالية وإجراء بعض
 بعض مظاهر التحديث السياسى .

ورغم حساسية قضية الزعامة السياسية فى مصر فيما بعد الخمسينات،
 إلا أن الطرح الموضوعى لها والمعالجة العلمية لأبعادها وما يتاح حالياً من حرية
 نسبية فى تناول مثل هذه الظواهر قد يقلل كثيراً من درجة الحساسية هذه .
 ولتكننا لا ندعى - فى طرح مثل هذا الموضوع - وصولنا الى درجة
 عالية من الموضوعية ، فما وجد بعد هذا الباحث الموضوعى المطلق ، لاسيما
 وأن معالجة الظواهر الاجتماعية والسياسية من العسير تناولها بمنأى عن
 الأبعاد الذاتية للباحث ، ولكننا حاولنا بقدر الامكان أن تكون متغيرات الواقع
 الاجتماعى والسياسى هى دليلنا فى الكشف عن ماهية الزعامة السياسية فى
 مصر فبما بعد الخمسينات وهى محكات موضوعية واقعية أفرزتها طبيعة
 النمط الزعامى السائد فى تلك الحقبة ، رغم تأكيدنا على أن محاولات تحليل
 هذه المتغيرات وتفسيرها قد تختلف من باحث الى آخر ، باختلاف المنطلقات
 الفكرية والايديولوجية للمحللين ومحاولى التفسير .

المبحث الأول

النشورة والصفوة العسكرية

عود على بدء

obeikandi.com

إذا كان أحمد عرابي قد قدم نموذجا للزعامة السياسية المصرية المنبثقة عن الصفوة العسكرية **Military Elite** المصرية بكل محاسنها ومثالبها ، فإنه من المؤكد أيضا أن جمال عبد الناصر قد استطاع أن يكشف عن نموذج آخر لزعامات الصفوة العسكرية الوطنية التي جمعت بين كراهيتها للسلطة الحاكمة والمستعمر الاجنبي ومحاولتها ايجاد طريق (للخلاص) من أزمات المجتمع المصرى سواء في صورتها السياسية أو في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة (١) .

والصفوة العسكرية التي يمثلها عبد الناصر ، صفوة ، تفاعلت مجموعة من العوامل في صياغة ماهيتها وتحديد معالمها ، ويبرز على قمة هذه العوامل الوعي بأزمة المجتمع المصرى الذى تجسدت أولا في الاحتلال الانجليزى وثانيا في فساد القصر وعجز مجموعة الوزارات التي توالفت على حكم مصر ، سواء الوزارات الوفدية أو غيرها من الوزارات المؤتلفة أو المستقلة ، عن ايجاد صيغة ملائمة لخلاص المجتمع المصرى من براثن الاستعمار ، وحل القضية الوطنية فضلا عن الفشل المستمر الذى أصاب الوزارات المصرية في أن يكون لها كيان مستقل بعيدها عن ممارسات القهر السياسى والسلطوى الذى كان يمارسه القصر وتعسفه في استخدام حقه الدستورى في اقالة البرلمان والوزارة ، الى جانب المواقف الانتكاسية التي أصابت الليبرالية السياسية المصرية ، والمظاهر المتعددة للصراع الحزبى الى الدرجة التى وصلت الى قمة التكالب المسف على السلطة والحكم (٢) .

(١) انظر قصة تكوين خلايا الضباط الاحرار في : جورج فوشيه ، جمال عبد الناصر في طريق الثورة ، تعريب نجده هاجر وسعيد الغز ، منشورات المكتب التجارى ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٦٠ ، ص ١٦٩ وما بعدها .

(٢) انظر تفصيلا لذلك في : طارق البشرى ، الخريطة السياسية والاجتماعية لغورة
٢٣ يوليو ، الطلبة ، العدد (٧) ، يوليو ١٩٦٥ ، ص ٨ - ٣١ .

ولاشك أن الانتماء الطبقي والاجتماعي الذي جمع الصفوة العسكرية التي كان ينتمي إليها عبد الناصر ورفاقه من الضباط الأحرار ، كان من بين عوامل التقارب بين أعضاء هذه الصفوة ، فغالبية هذه الصفوة ممن ينتمون إلى الطبقات الدنيا الكادحة أو الطبقات المتوسطة الواعدة سواء في الريف أو في الحضر ، وهو ما ولد الوعي والاحساس بحقيقة (القضية الاجتماعية) وطبيعة التمايزات الاجتماعية والطبقية ، فضلا عن الإدراك الواعي لطبيعة الاستغلال الاجتماعي وصوره أو مظاهره المتعددة .

(٢)

ولعل هذا التمثل الجيد والواعي لظروف المجتمع المصري وتاريخه من قبل بعض أعضاء الصفوة العسكرية الوطنية ، قد تفاعل مع الحماس الوطني الأمر الذي (ولد) احساسا بضرورة أن تكون هناك طريقة للخلاص ، فكان تنظيم الضباط الأحرار ، وكانت النية الصادقة في حتمية أحداث تغيير جذري بتخذ معالم طريق مستقبل المجتمع المصري ، سياسيا واجتماعيا .

ولكن رغم هذا الاختلاف الثقافي ، أو على الأقل الاختلاف في مصادر ثقافة هذه الصفوة العسكرية (١) إلا أنهم اتفقوا على طريقة الخلاص وهي الثورة ، ويؤكد ذلك جمال عبد الناصر في خطاب أرسله إلى صديقه حسن

= وانظر كذلك في قصة الثورة ووقائع ما قبل الثورة : أنور السادات ، البحث عن الذات (قصة حياتي) ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ص ٨٣ - ١٠٧ .
وأيضا : جاك دومال وماري لوروا ، جمال عبد الناصر من حصار الفالوجع حتى الاستقالة المستحيلة ، ترجمة ريمون نشاطي ، دار الآداب ، بيروت ١٩٦٨ .

(١) لا أقصد بهذا المستوى التعليمي ، حيث أنهم تماثلوا في هذا المستوى ، ولكنهم اختلفوا نوعا ما في طبيعة المصادر التي استقوا منها ثقافتهم ، حيث تباينوا بين متأثرين بالافكار اليسارية وآخرين بالافكار اليمينية وثالث بالرؤية الإسلامية ... الخ . ويؤكد كل من قوشيه وبيتر مانسفيلد Mans Field أن جمال عبد الناصر قد قرأ الكثير عن مفكرى القرن التاسع عشر وعظمائه ومن جاءوا بعدهم. فقرأ عن روسو وفولتير وديكنز وحياة يوليوس قيصر والكسندر وناپليون وغاندى ، فضلا عن قراءاته المتنوعة عن بعض اعلام الفكر المصري وبعض الزعماء المصريين الذين لعبوا دورا في تاريخ الحركة الوطنية فقرأ عن مصطفى كامل ومحمد عبده ... الخ . ويذهب بيتر مانسفيلد إلى أن عبد الناصر قد تأثر أول الأمر بالوقد ثم تحول عنه إلى حزب مصر الفتاة ولكنه شعر بـ حسبما يشتر مانسفيلد - أن أحمد حسين ليس بالزعيم الذي تحتاجه مصر .
Mansfield, Peter, Nasser's Egypt, Penguin Books, Middle Sex, 1969, P. 31.

النشر في عام ١٩٣٥ حيث يتساءل فيه : أين الكرامة ؟ أين الوطنية ؟ أين نشاط الشباب ؟ من الذين يستطيع إيقاظ المصريين هؤلاء المخلوقات البائسة ؟ (١) .

ولنا أن نستشف من تلك التساؤلات التي أثارها عبد الناصر مدى الاحساس بأزمة المجتمع المصري ، وبحتمية الخلاص من هذه الأزمة ، ومدى الحماس الذي كان يمثل عبد الناصر الشاب . ولكن هل يكفي الحماس والنية الصادقة والوعى بأزمة المجتمع لخلق الشخصية الزعامية وقيادة أمة ؟ وهل تكفي السمات الكارزمية التي كان يتمتع بها عبد الناصر من قوة الشخصية والقدرة على التأثير في الآخرين لخلق الزعامة السياسية الحقيقية ؟ .
والواقع أن عبد الناصر كان يعكس بجلاء الكارزمية الزعامات الصفوة العسكرية ، وهي زعامات تعتمد على مواهب أو قدرات خاصة في تزعم الصفوة أولا ثم محاولة تزعم الأمة ثانيا من خلال التأثير الكارزمي الذي يمارسه هذا الزعيم - ان صح أنه زعيم - على الشعب .

فالصفوة العسكرية عادة ، جماعة متميزة ، على قدر مناسب من الوعي والادراك لمشكلات المجتمع العسكري ، ثم أنها على قدر من الحس الوطني العام بمشكلات المجتمع ككل ، فهي صفوة يغلب عليها الحماس والوطنية ، وهو الأمر الذي تبدى في أحداث يوليو عام ١٩٥٢ والتي يعتبرها راييموند بيكر Barker ثورة من أعلى Revolution from above عند تصنيفه لثورة يوليو في دراسته عن ثورة مصر تحت حكم ناصر والسادات (٢) ذلك على اعتبار - كما يذهب بيكر - أن من قام بها لم يتعد مجموعة الضباط الأحرار كممثلين للصفوة العسكرية الواعية ، وهي - أي الثورة - على حسب ما يرى بيكر - لم تكن ثورة من أسفل نظرا لغياب القاعدة الشعبية عن الاسهام فيها في أول الأمر .

Ibid, P. 35.

Baker, Raymond, William, Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat, Harvard Univ. Press, 1978.

ولقد اعتمدنا على العرض الذي قمه للكتاب وحيد عبد المجيد ، مجلة السياسة الدولية،

العدد (٦٠) ، أبريل ١٩٨٠ ، ص ص ٢١١ - ٢١٤ .

(١)

(٢)

(٣)

فالحركة الناصرية في يوليو ١٩٥٢ ، وهى حركة الصفوة العسكرية المستنيرة ، قد انطلقت من الحماس الوطنى المفرط والاحساس بأزمة المجتمع المصرى اعتمادا على السمات الكارزمية لقائد الحركة ، ومن الملاحظ عادة أن غالبية الثورات أو الحركات التى تنطلق أساسا من خلال الصفوة العسكرية - والتى أسماها باكر الثورة من أعلى - تعتمد فى المحل الأول لنجاح هذه الحركة على السيطرة على الاوضاع العسكرية والقوى المشكلة للجيش وعلى السمات التى يتحلّى بها الزعيم . وقد يقال على نحو ما يذهب ارفينج هورويتز Irving Horowitz ان بعض المجتمعات المتخلفة وذات المشكلات السياسية والاقتصادية والتى تسودها الأمية لا تحتاج الى الزعامات أو القبادات العقلانية أو الرشيدة Rationalistic Leaderships قدر احتياجها الى القيادة أو الزعامة الكارزمية Charismatic ، لا سيما بالنسبة لمشكلات التنمية - أن تضع الحلول الجاهزة والسريعة للاسراع بحل مثل هذه المشكلات (١) .

ورغم تحفظنا على اشارة هورويتز هذه فإنه من المؤكد أن عبد الناصر كان يمثل - من خلال حركته - نموذجا للقائد الكارزمية العسكرية ، الذى استطاع بمهارة - ومن خلال التفاعل الإيجابى من رفاقه - أن يقدم نموذجا للثورة العسكرية البيضاء . ولكن من المؤكد أن هذا النقاء الثورى قد شابه كثير من الظلال التى باعدت بينه وبين صفته غير الدموية .

ولكن هل يمكن أن تعتبر ظروف المجتمع المصرى ونسبة الأمية والأزمات السياسية والاقتصادية مبررا لظهور الزعامة الناصرية الكارزمية التى انطلقت من خلال الصفوة العسكرية ؟ وهل مجتمع يمثل تلك الظروف التى مرت بمجتمعنا المصرى لا تجدى معه الا مثل هذه النوعية من القيادات على نحو ما يرى هورويتز Horowitz والذى ينفى فى الآن نفسه امكانية نجاح الزعامة الرشيدة أو العقلانية فى بعض المجتمعات الافريقية ومنها مصر بطبيعة الحال ؟ .

(١) Horowitz, Irving, Louis, Three Worlds of Development. The Theory and Practice of International Stratification, Oxford, New York, 1966, P. 241.

وقد يكون بالفعل أن طبيعة المجتمع المتخلف **Underdeveloped Society** هي التي تعطى للقيادة الكارزمية فرصة الظهور والتألق بمعنى أن هذه الزعامات لا يمكن أن تتخلق في ظل مجتمعات حققت أسواطاً كبيرة من الرقي والتقدم ، لذلك فانه من المؤكد أن انخفاض المستوى الاجتماعي والثقافي وانخفاض مستوى الوعي السياسي **Political Consiousness** لدى المجتمعات المتخلفة يتيح لتلك الزعامات السياسية الكارزمية التألق والظهور ، فضلاً عن الاستمرار فترة طويلة من الزمن .

ولكن رغم ذلك فاننا قد لا نوافق هورويتز **Horowitz** فيما أكد عليه من أن المجتمعات المتخلفة لا تصلح معها الا القيادات أو الزعامات الكارزمية ، نظراً لأن مثل هذه المجتمعات - فيما نتصور - أشد ما تكون احتياجاً الى زعامات باضجة وواعية تجمع بين العلم والخبرة والحس السياسي الرشيد أكثر من احتياجها الى زعامة تعتمد فقط على مواهبها الكارزمية ، الأمر الذي قد يزيد هذه المجتمعات تخلفاً على تخلفها .

(٤)

ويمكننا القول أن الزعامات الكارزمية ينبغي أن تكون زعامات قصيرة الأمد ، بمعنى أن يكون لها دور موقوت ، لا سيما بالنسبة للبدايات الأولى للثورة أو الحركة ، ثم عليها بعد ذلك أن تسلم الأمر كله للزعامات العقلانية الرشيدة التي تجمع بين النضج أو الخبرة السياسية والابعاد الفكر والايديولوجية . ولا شك أن الزعامات الرشيدة تعد - في يقيني - من بين (ضمانات) احراز التقدم وتجاوز عثرات الطريق ، وهي المقومات التي تفتقدها كثيراً الزعامات الكارزمية .

فالزعامة الناصرية إذن - ومن خلال حركتها الثورية الفوقية - قد استطاعت أن تتخلق ليس فقط بفضل الظروف الموضوعية لتخلف الانسان المصري ، ولكن أيضاً بسبب حالة السأم السياسي الذي أصاب هذا الانسان ، ومقدانه الثقة في السياسة القدامى نظراً لعجزهم عن حل القضية الوطنية ، ومن ثم كان تصور هذا الانسان المصري أو في الزعامة الناصرية العسكرية (الخلاص) من أزمة هذا المجتمع ، وأنه - ورفاقه - قادرون على انجاز مالم

ينجزه الآخرون ، ولعل هذا يكشف لنا عن علة هذا التأييد الشعبى وال جماهيرى للحركة وللقائمين بها منذ اللحظة الأولى .

فلا شك اذن أن السياق الاجتماعى والسياسى للمجتمع المصرى ، يستطيع أن يقدم لنا تفسيراً مقبولاً لتألق هذه الصفوة العسكرية وظهور عبد الناصر بكارزمية كأحد الابطال الذين يمكن يتحقق على أيديهم الخلاص ، أو هكذا كان يتصور أقل الناس تفاؤلاً .

والبطال ، والبطولة كأحد رموز القوة عادة ما تستهوى الشعوب ذات المستويات الثقافية والتعليمية المتواضعة حتى ولو حمل هؤلاء الابطال من الأوهام والمنى أضعاف ما يدهلونه من الحقائق أو المتومات المصوغية ، ومن ثم كان هذا التقدير الجماهيرى للظاهرة الناصرية ، وهو تقدير يغلب عليه الحماس العاطفى والتأييد الانفعالى الوجدانى .

(٥)

لذلك فان ما أشار اليه بوتومور Bottmore ثم محمد على محمد فى تبينه لماهية الصفوة العسكرية (١) وما أكد عليه السير رايت ميلز Mills من ضرورة فهم ظاهرة انصفوة فى ضوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع أو من خلال طبيعة السياق الاجتماعى والسياسى وما يتميز به البناء الاجتماعى من ماهية خاصة (٢) يمكن أن يفسر لنا أسباب تخلق الزعامة الناصرية فى تلك الحقبة من تاريخ المجتمع المصرى .

فمن المؤكد اذن أن الزعامة الناصرية كانت قوة Power لم تستمد مقوماتها من وضعية اقتصادية معينة - نظراً لطبيعة الانتماء الطبقي لعبد الناصر ورفاقه - ولم تكن هذه القوة ذات أبعاد فكرية أو ثقافية بعينها، بل لم يكن المصدر الوحيد لهذه القوة الا المصدر العسكرى ، وهى سمة اشترك فيها عبد الناصر مع أحمد عرابى ، بل نستطيع أن نؤكد أن المصدر العسكرى لقوة زعامات العالم الثالث يكاد أن يكون سمة مشتركة تجمع بينهم .

(١) انظر : محمد على محمد ، دراسات فى علم الاجتماع السياسى ، ص ص ٣٦٠ -

Mills, Wright, The Power Elite, P. 296.

ولثورات الصفوات العسكرية (١) ملامحها ومقوماتها ، فهي فضلا عن كونها ثورات من أعلى على نحو ما يذهب كل من بيكر Baker وهورويتز، إلا أنها تفتقد التوجيه الفكرى أو العقائدى ، وهو الأمر الذى سوف يتكشفا لنا من خلال البحث الثانى من هذا الفصل ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تتسم تلك الثورات - من خلال زعاماتها - بالمركزية الشديدة واتخاذ الاوتوقراطية أو النزعة الفردية فى الحكم كاسلوب أو كمنهج لتسييس أمور الدولة .

ومن بين الملامح المميزة لثورات الصفوات العسكرية ، غياب الرؤية الاجتماعية ، أو البعد الاجتماعى للثورة ، وهو غياب قد يكون موقوتا ، وقد يكون غيابا أبديا ، وهنا تفقد الثورة أهم مقومات استمرارها وتعد مجرد انقلاب عسكري يعجز عن أحداث تغييرات ذات دلالة فى طبيعة البناء الاجتماعى والسياسى للمجتمع ، وتصبح غالبية المحاولات لتغيير المجتمع مجرد تغييرات مظهرية لا تمس الجوهر من قريب أو من بعيد .

اذن من الممكن أن ننظر الى الزعامة الناصرية من هذه الابعاد الثلاثة : البعد الفكرى أو الايديولوجى ، والبعد الخاص بصيغة الحكم ، ثم أخيرا الرؤية أو البعد الاجتماعى وهذا ما سوف تكشف عنه الصفحات التالية .

(١) يذهب كمال جنبلاط الى أن عبد الناصر قد صرح له فى أحد المناسبات « أن أضخم وأخطر عمل قمت به فى نظرى وبالنسبة لى ، وهو أخطر من إنجازات الثورة ذاتها هو : اننى تمكنت أن أحول تماما بين الجيش وبين ممارسته للسياسة » ولسنا ندري الى أى صفة ينتمى لعبد الناصر وهو فى وضع الممارس للسلطة والسياسة ، اليس ينتمى الى العسكريين ؟ اليس هناك تناقض بين القول والفعل .

انظر تقديم ترجمة كتاب جاك دوما ومارى لوروا ، جمال عبد الناصر من حصار بلغالوجا حتى الاستقالة المستحيلة ، ص ٩ .

obeikandi.com

المبحث الثاني

انتكاسة الليبرالية بين الايديولوجية الغائبة
وتطلعات الزعامة الكارزمية

oboi.kandi.com

تمثل الرؤية الفكرية للزعيم السياسى أو النسق العقائدى والايديولوجى له أحد المقومات الاساسية لصياغة الشخصية الزعامية الحقيقية وطابعه القيادى بصورته المتكاملة ، ولقد انعكس هذا التصور فيما أشرناه فى المباحث السابقة عن الزعامات السياسية المصرية التى سبقت عبد الناصر .

وتكشف لنا الرؤية التتبعية للتاريخ الثقافى لعبد الناصر أنه رغم قراءاته المتنوعة فى التاريخ والسياسة وخاصة تاريخ الساسة والمصلحين والزعماء أنه لم يستطع أن يكون منظومة فكرية ذات ملامح متكاملة الا اذا اعتبرنا كتاب فلسفة الثورة ممثلاً للفكر الناصرى رغم تشكك البعض فى شرعية انتماء هذا الكتاب الى عبد الناصر كمؤلف . ولكن من المؤكد أن ثورة يوليو قد قامت بلا نسق فكرى أو عقائدى متميز ، أو اطار نظرى مكتمل الأبعاد اللهم الا مبادئ الثورة السنته التى تداعت وتهاوت منذ اللحظة الأولى للممارسة الواقعية للسلطة والحكم حيث أضحى (بعضها) مبادئ بلا مضمون وفرغت تماماً ، من معانيها الحقيقية ، وأصبحت محض شعارات جوفاء ، لا سيما فيما يتعلق باقامة دعائم المجتمع الديمقراطى .

ولعل الطبيعة العسكرية للتجربة الناصرية ومقومات الشخصية انكارزمية لعبد الناصر قد باعدت بينه وبين تأسيس رؤية فكرية محددة الملامح ، ولكن رغم المحاولات المتعثرة والمهترئة لتقديم ما يسمى بفكر الثورة وبناء الدولة الحديثة منذ فلسفة الثورة والميثاق الوطنى وبيان ثلاثين مارس ، الا أنها لم تكن الا مجرد مجموعة أفكار قدمت وفقاً لظروف كل مرحلة ، وغلب على معظمها الطابع الايديولوجى الماركسى (الميثاق الوطنى) (١) ، حيث

(١) انظر كنموذج للتفسير الماركسى للميثاق الوطنى فى : لطفى الخولى ، الميثاق

بدى الماركسيون في الستينيات في صورة منطوى أو مفكرى السلطة ، وهى الفترة التى هادن فيها عبد الناصر الجماعات الماركسية فى مصر لاعتبارات سياسية عالية واستقراء مضلل لأبعاد السياسة الدولية ومتغيراتها .

فالفكر الناصرى اذن قد خضع بصورة أو بأخرى لتقلبات السياسة الداخلية والخارجية معا ، وهذا ما يكشف عن حقيقة هامة ، هى أن الثورة قد قامت بلا تنظير فكرى ، وانما قامت ويحددها الحماس الوطنى والنية الصادقة ، معتمدة على مبادئ الستة ومجموعة الانطباعات التى ظهرت فى كتاب فلسفة الثورة ، والتى عجزت من خلالها عن تقديم صيغة فكرية تفصح عن فلسفة متكاملة للثورة ، وهو الأمر الذى أكدته راييموند بيكر **Baker** عند مناقشته لأسباب تعثر ثورة يوليو ١٩٥٢ والتى أشار فيها الى عدم قدرة الثورة على صياغة الاطار الفكرى والمؤسسى (الايدىولوجيا والتنظيم) ، والذى يعد من أهم أسباب الفشل الذى منيت به الثورة أثناء مسيرتها السياسية والاجتماعية (١) .

(٢)

ولقد انعكس هذا التخبط الفكرى على جميع مراحل المسيرة الثورية ، وهو التخبط الذى تبدت مظاهره من خلال أول اجراء سياسى قامت به الثورة بعد الغاء الملكية ، وأعنى به الغاء النظام الحزبى فى مصر والغاء دستور عام ١٩٢٣ ، وهو الاجراء الذى أعتبر عندئذ أول انتكاسة للديمقراطية الليبرالية، تلك الانتكاسة التى تجسدت بصورة جلية فى كل مظاهر الحكم الاوتوقراطى بدءا بتفضيل نظام الحزب الواحد وخلق صيغ وهمية غير واقعية لتحالف قوى الشعب العاملة ، والتى ظهرت من خلال التجارب التنظيمية الثلاث وأعنى بها هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى ، وهى الفلسفة التى

الوطنى : قضايا ومناقشات (المكتبة الثقافية) ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، أغسطس ١٩٦٢ .

(١) بيكر ، الثورة المصرية تحت حكم ناصر والسادات ، عرض وحيد عبد المجيد ، مجلة السياسة الدولية ، ابريل ١٩٨٠ ، ص ٢١٢ .

وجدت صدق وتشجيع من الجماعات غير اليمينية في مصر (١) وانتهاءً بمهزلة
لمجالس النيابية والمجالس الشعبية ومحاولة تكوين جبهة طليعة تدين
بالولاء للنظام الناصري .

ولعل تلك الانتكاسة الليبرالية التي تبذرت في المركزية الشديدة والقضاء
على المعارضة والتنكيل بها من خلال التنظيمات الأحادية قد كشفت عن
مظاهرها الحقيقية من خلال التجارب الدستورية التي مرت بها مصر منذ
عام ١٩٥٢، حيث شهدت مصر منذ قيام الثورة سبعة من الدساتير والاعلانات
الدستورية في أعوام ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٢ ، بمعنى أن تعدد
الأنظمة الدستورية قد فاق تعدد الرئاسات ، ومن بين تلك الدساتير لم يصدر
من خلال استفتاء شعبي عام سوى اثنين فقط هما دستور ١٩٥٦ ، ١٩٧١ ،
أما البقية فقد صدرت بقرارات من رئيس الجمهورية ومن حيث المضمون نجد
أن النظام المصري قد تبني الأسلوب الرئاسي للحكم بصورته التقليدية
إلا أنه أضاف إليه ثلاث مسائل أخرى أولها أن اختيار الرئيس يتم بالاستفتاء
لا بالانتخاب ، وثانيها أن الرئيس يملك حل البرلمان (فيما عدا دستور
١٩٧١) وثالثها أنه من حق الرئيس دستوريا رئاسة التنظيم الشعبي .
وعادة ما نجىء نتيجة الاستفتاء على رئيس الجمهورية شبه إجماعية وذلك
تأكيداً لوضعه ولأن الكشف عن وجود أقلية ذات وزن لا تعطيه تأييدها قد
يبرر طلب إجراء انتخابات على منصب الرئاسة . وقد يبرر بالتالي مطالبة
تلك الأقلية بحق الوجود السياسي (٢) .

(٣)

فلا شك أن تفضيل نظام الحزب الواحد بتجاربه الثلاث والمركزية
الرئاسية والتأكيد على حقوق رئيس الجمهورية والذي كشفت عنه مجموعة

(١) انظر : لطفى الخولى ، الدولة والتنظيم السياسى في التجربة المصرية ، الطليعة ،
العدد (٧) ، يوليو ١٩٦٥ ، ص ص ١٠٩ - ١٣١ .

رأى أيضاً بعضاً من مقالات على صبرى التى نشرت فى جريدة الجمهورية من ٢٣
ديسمبر ٦٦ الى ٣١ مارس ١٩٦٧ ، منشورات البنك الاهلى المصرى (ادارة الشؤون العامة ،
القاهرة ١٩٦٧) .

(٢) انظر : طارق البشرى ، ثورة ٢٣ يوليو وقضية الديمقراطية فى : مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية ، الديمقراطية فى مصر : ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو (تأليف مجموعة
من الباحثين) ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٢١ .

(م ١١ - الزعامة السياسية)

التجارب الدستورية، وهى الحقوق التى مالت بنظام الدولة نحو الاوتوقراطية والحكم الفردى رغم النص أحيانا على بعض الحقوق للأفراد (١) ، فبعد الناصر كان دائما يضيق بالمعارضة فلقد كان يعتبر «٠٠٠ أن أى احتجاج أو اعتراض أو نقد أو حتى محاولة لتقصي الحقائق ومناقشتها أو مجرد التنفيس عما بالصدر يعد ثورة مضادة ٠٠ ولا بد من اجراءات لمواجهةها» (٢) .

وتلك هى الأوتوقراطية فى قمة تطرفها وهى نتيجة طبيعية لفشل الزعامة الناصرية فى تحقيق أى مظهر من مظاهر التحديث السياسى على نحو ما يذهب كلiment مور Moore الذى يرى أن الناصرية لم تستطع أن تحقق هذا التحديث والذى يعنى تغيير صيغة الحكم من الصيغة الاوتوقراطية الى النمط الديمقراطي وهو أمر كان ينبغى أن يتحقق كانعكاس طبيعى لأحداث يوليو ١٩٥٢ باعتبارها أحد مظاهر أو أشكال الحركات الاجتماعية التى بتوقع بعدها تغييرات بنائية فى المظاهر السياسية للمجتمع وهو ما يطلق عليه مور اسم التحديث السياسى ، وهو ما عجزت عن تحقيقه الزعامة الناصرية (٣) .

ويحلل مور على مثل الزعامة الناصرية فى خلق تنظيمات سياسية يمكن أن تفرز زعامات سياسية جديدة بتلك الدراسة التى قام باجرائها ر . هراير ديكمجياز Demkmejian على مائة وواحد وثلاثين وزيرا مصريا بين عامى ١٩٥٢ - ١٩٦٨ ، حيث لاحظ أن هناك وزيرين فقط كانا يشغلان عدة مناصب بالتنظيم السياسى ، بينما كان هناك على الأقل حوالى ثلاثة وثمانين وزيرا كانوا يشغلون مراكزهم فى التنظيم السياسى أثناء توليهم الوزارة أو بعد انقضاءهم عنها (٤) .

(١) انور السادات ، البحث عن الذات : قصة حياتى ، ص ١٧٩ .

(٢) Moore, Clement, Henry, Authoritarian Politics In

Unincorporated Society : The Case of Nasser's Egypt, (٣)

Comparative Politics, April, 1974, P. 197.

Ibid, P. 197.

(٤)

وقد يتسق الاتجاه الأوتوقراطي (١) في الحكم مع طبيعة الزعامة الكارزمية التي تدور عادة حول ذات الزعيم ، ولكن يبدو أيضا أن التصور الناصري للديمقراطية قد يكون مسئولاً عن تلك النزعة الأوتوقراطية ، حيث يذهب معرفا الديمقراطية بأنها تعنى تأسيس العدالة الاجتماعية وتحقيق قدر من العدالة بين الطبقات . والديمقراطية كما يرى عبد الناصر تعنى ألا يكون الحكم مجرد احتكار اقطاعى واستغلال رأسمالى ، بل ينبغي أن يكون الحكم موجها لرفاهية كل الأمة . فالديمقراطية - كما يذهب عبد الناصر - لا يمكن أن تخلق ببساطة من مجرد وجود دستور أو برلمان ، ولكنها تخلق من خلال القضاء على الاقطاع واحتكار رأس المال وسيطرته على الحكم (٢) .

(٤)

ويكاد يجمع مؤرخو الفكر السياسى بدول العالم الثالث ومنها مصر الناصرية على أن الزعامة الكارزمية تنهض على أساس رفض فكرة تعدد الأحزاب والاتجاه الليبرالى في الحكم ، ويعتمد هذا الرفض على التصور القاصر لزعامات هذه الدول لمفهوم الديمقراطية ، فالتصور الناصري للديمقراطية كما أشرنا لا يرى في الدستور أو البرلمان أهمية بقدر ما يرى في القضاء على الاقطاع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ههنا أساسيا للديمقراطية كما يفهمها هو ، ولكن كيف تتحقق الرفاهية الاجتماعية في غيبة الديمقراطية وبمفأى عن الدستور والبرلمان ؟ .

ويرى هورويتز أن زعامات العالم الثالث في رفضها لفكرة تعدد الأحزاب ونبذها للفكر الليبرالى انما تعتمد على مجموعة من التبريرات يمكن ايجازها فيما يلى :

- أولا : يعمل نظام تعدد الأحزاب على تفتيت الوحدة الوطنية .
- ثانيا : ان التنظيمات السياسية الوطنية (كهيئة التحرير والاتحاد

(١) انظر قصة التجربة السياسية في مصر بعد عام ١٩٥٢ في : سيد مرعى ، التجربة السياسية في مصر من التنظيم الواحد الى تعدد الأحزاب في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الديمقراطية في مصر : ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو ، ص ص ٢٨ - ٣٣ .
(٢) Lewis, Bernard, The Middle East and The West, Weidenfeld and Nicolson, London, 1964, PP. 63 - 64.

القومى والاتحاد الاشتراكى) تعمل على تجميع آمال الشعب نحو تحقيق التحرر الوطنى .

ثالثا : بعد نظام تعدد الأحزاب اهدار للقوى العاملة والزمن . كما أن هذا النظام لا يعتبر ضمانا للمعايير الديمقراطية للسلوك السياسى .

رابعا : لا يتناسب نظام تعدد الأحزاب مع الأمم التى فى سبيلها الى النمو ، حيث تعتبر صيغة التعاون المتبادل - وليس التنافس - هى الصيغة التى تلائم تلك المجتمعات فى الوقت الراهن .

خامسا : يقوم التنافس بين الأحزاب السياسية على اعتبارات ميثاقية ولا ينهض على أسس سسيولوجية ، فهو نظام يضع فى اعتباره المصالح الخاصة وبعض المظاهر الانسانية .

سادسا : ان نظام تعدد الأحزاب قد يكون نظاما ملائما للمجتمعات ذات الأنظمة الاقتصادية التى تقوم على الملكية الخاصة Private ownership اما يسمى بتفقيت الملكية ، وهى مجتمعات تنقسم بسيادة القطاعات الاجتماعية المتناحرة . أما مجتمعات العالم الثالث فهى مجتمعات لا تنقسم بسيادة ظاهرة التفقت الاقتصادية ، الأمر الذى لا يحتاج معه الى نظام تعدد الأحزاب (١) .

تلك هى الدعاوى التى يعتمد عليها رافضو نظام تعدد الأحزاب وهى دعاوى جوفاء - كما نرى - تهدف أولا وأخيرا الى أحكام قبضة الزعامات الكارزمية على الحكم . ولا شك أن الزعامة الناصرية برفضها لنظام تعدد الأحزاب قد تصورت أنها ضمنت اخماد الاصوات المعارضة ، وهى الاصوات التى حاربها النظام الناصرى بلا هوادة منذ بداية الثورة ، وهو الأمر الذى ظهر فى المحاكمات العسكرية التى سميت بمحاكم الشعب والتى حوكم فيها سياسة ما قبل عام ١٩٥٢ (٢) ، ثم الموقف من الجماعات اليسارية فى بعض

(١) Horowitz, The World of Development : The Theory and Practice of International Stratification, PP. 247 - 249.

(٢) انظر نصوص تلك المحاكمات فى : كمال كيرة ، محكمة الشعب (سبع اجزاء) ،

صدر عن مكتب شؤون محكمة الثورة ، ١٩٥٤ .

الأوقات ، ثم موقفه من جماعة الإخوان المسلمين (١) وبعض الاقلام الصحفية المعارضة ، ثم ذلك الموقف المخذى من القضاء ، فيما يسمى بمذبحة القضاة • ولقد أدت الاوتوقراطية الناصرية والتي رفضت الاتجاه الرأسمالى الليبرالى والماركسية اللينينية (٢) - فى أول الأمر - الى الوقوع فى براثن الماركسيين المصريين الذين أوحوا الى عبد الناصر بالماركسية اللينينية كأسلوب ومنهج فى الحكم ، واعتبروا هذا نمواً فى فكر عبد الناصر ، ونظروا الى هذه الخطوة باعتبارها تحولاً للثورة من كونها ثورة وطنية خالصة الى ثورة وطنية ذات مضمون اجتماعى (٣) •

(٥)

ولعل النتيجة الطبيعية لاختفاء المعارضة وكبت الحريات ، وهو المنهج الذى انتهجته الزعامة الناصرية ، فضلاً عن الطبيعة العسكرية للنظام وسيادة القبضة البوليسية ، لعل نتيجة هذا كله مجموعة الاخطاء - بل الخطايا - التى وقع فيها النظام منذ حرب ١٩٥٦ مروراً بحرب اليمن حتى حرب يونيو ١٩٦٧ ، ثم ذلك الانتشار الاخطبوطى للماركسيين فى أجهزة الدولة ، ثم قبل هذا وذاك اهدار كرامة الانسان المصرى (٤) وأبعاده عن ساحة العمل السياسى ، ومن ثم كان الفراغ السياسى أحد السمات التى ميزت الحقبة الناصرية ، والفراغ السياسى هو الساحة الطبيعية التى يعمل من خلالها اصحاب الحكم المطلق •

(١) انظر على سبيل المثال : عبد المنعال الجبرى ، الناصرية فى قفص الاتهام ، دار الاعتصام ، القاهرة ١٩٧٩ • وكذلك زينب الغزالى ، أيام من حياتى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٧٩ • ثم مصطفى أمين . سنة أولى سجن ، الكتاب الاول ، العدد ٢٨٨ يناير ١٩٧٥ •
(٢) Mansfield Peter, Nasser's Egypt, P. 224.

(٣) انظر : فؤاد مرسى ، عبد الناصر والنظرية الثورية ، الطليعة ، العدد التاسع ، السنة السابعة ، سبتمبر ١٩٧١ ، ص ١١ •

(٤) يذهب أنور السادات فى كتابه البحث عن الذات مشيراً الى نموذج لكيفية اهدار كرامة الانسان المصرى « كانت لجنة تصفية الاقطاع تمثل قمة الارهاب والكبت والاذلال • فقد اعتدوا على كرامة الانسان وهو ما لا يقبله شعبنا تحت أية ظروف ولاى سبب • • • فالشعب المصرى يقبل الجوع والفقر والحرمان • • • ولكنه لا يقبل امتهان الكرامة » (أنور السادات ، البحث عن الذات ، ص ص ١٧٩ - ١٨٠) • ولعل قول السادات هذا يتناقض مع ما ذهب اليه كمال جنبلاط من وصفه لعبد الناصر بذلك الانسان الطامع الى الخير والفضل والحب والقوة المعنوية • انظر كمال جنبلاط (تقديم) ، رجال دوماً ومازى لوروا ، عبد الناصر من حصار الفالوجة حتى الاستقالة المستحيلة ، ص ١٥ •

ولاشك أن الموقف السلبي الذى وقفه الشعب المصرى ازاء قضايا
مجتمعة يعد نتيجة طبيعية لما كانت تمارسه السلطة الناصرية آنذاك من
اساليب القهر المعنوى والبدنى ، فضلا عن ذلك الدور الذى لعبته أجهزة
الاعلام آنذاك من تمجيد للزعامة الناصرية وحجب الحقائق عن الشعب ،
حتى بدا الشعب وكأنه يعيش فى مجتمع غريب عنه .

والاعتماد على وسائل الاعلام يعتبر أحد الحيل التى تلجأ اليها
الزعامات الكارزمية الاوتوقراطية من حيث الترويج للقيم السياسية التى
ينهض على أساسها النظام السياسى ، ومن حيث المبالغة فى تقديم صورة
الزعيم باعتباره منفذ الأمة من كل خطب يلم بها أو مشكلة تعن لها ، فاضحت
الجمهير بمعزل عن السلطة والمجتمع اعتمادا على الهامية الزعيم وعبقريته
القائد بالصورة التى قدمتها أجهزة الاعلام .

ومن هنا شعر الانسان المصرى بالغربة ازاء تلك الطبقة الاخطبوطية
التي بدأت تنفث سمومها فى المجتمع وتلتف حول الزعيم الكارزمية ، صانعها
الوحيد ، وظلت تخرب فى المجتمع ما شاء لها التخريب (١) ، وحى ولا شك
أحد النتائج المتوقعة من جراء انتهاج أسلوب الحكم المطلق وهو الاسلوب
الذى اتسق الى حد كبير مع طبيعة الزعامة الالهامية وسماتها الكارزمية .

(٦)

ومن هنا تتبدى مظاهر فشل الحكم الكارزمية الناصرية ذى النزعة
الاوتوقراطية فاغتراب الشعب المصرى عن السلطة كان يعد أحد مظاهر هذا
الفشل ، لأنه من المتوقع فى ظل الحكومات الديمقراطية - كنتيجة لطبيعة
هذه الحكومات وسماتها أو مقوماتها الأساسية - أن تقرب المسافة بين
السلطة (باعتبارها ممثلة للاغلبية) والشعب ، وهذا ما عجزت عن تحقيقه
الزعامة الناصرية التى آثرت الحكم المطلق والذى لم يكن سوى تجسيد لفكر
السلطة ان جاز لنا ان نتصور أنه كان للسلطة آنذاك فكر محدد .

(١) انظر مظاهر هذا التخريب فى : جلال الدين الحمامسى ، حوار وراء الأسوار ،
المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٧٦ ، الطبعة الرابعة . وكذلك انظر : عبد المتعال الجبرى ،
الناصرية فى نقى الاتهام وخاصة الفصول الثالث والرابع والخامس والسادس .

ولم يقتصر الموقف السلبي ازاء قضايا المجتمع المصرى على رجل الشارع العادى بل تجاوزته الى مثقفى هذا المجتمع (١) ، حيث أثر غالبيتهم الانسحاب من الساحة السياسية ، وان ظل البعض - وهم كثرة - مهاندة السلطة والتزلف لها ، وهو موقف غير مشرف على أية حال اذا ما قارنا موقف المثقفين المصريين فى قيادة الحركة الوطنية فيما قبل عام ١٩٥٢ (٢) بذلك الموقف الاستسلامى السلطوى الذى اتخذته هذه الفئة بعد عام ١٩٥٢ ، وان كنا لا ننكر أن هناك (حالات) فردية كان فيها لبعض المثقفين المصريين دور - وهو محدود بطبيعته - فى مواجهة السلطة الحاكمة ، ولكنها حالات لا تمثل ظاهرة ، اذ سرعان ما كانت السلطة تنكل بهذه الأقلام أو الأصوات المعارضة فى حينها .

ولاشك أن أحلام الزعامة وأوهامها والنظر الى السياسة باعتبارها عملية اجتهادية رغم أن السياسة علم وفن وهو الأمر الذى لم تدركه الزعامة الناصرية أو لم تستطع أن تحققه (٣) وهو ما ضاعف من حجم أزمات المجتمع المصرى ، وتعد كارثة يونيو ١٩٦٧ قمة المأساة التى عاشها الانسان المصرى ، التى طوحت بأحلام الزعامة الناصرية ونالت كثيرا من حجم تطلعاتها ، عبت أو عامها .

(١) انظر تحديدا لمفهوم المثقف ودوره فى المجتمع فى : محمد عباس سيد أحمد ، ثورة يوليو والمثقفون ، الطليعة ، العدد (٧) ، يوليو ١٩٦٥ ، ص ص ١٥٤ - ١٦٤ .
(٢) انظر : عاطف أحمد فواد ، الحرية والفكر السياسى المصرى : دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٠ (الفصل الاول وموضوعه الفكر والقوى السياسية) .

(٣) من أمثلة أحلام الزعامة الناصرية وأوهامها تلك المساعدات غير المحسوبة للحركات العسكرية الانقلابية لبعض بلدان أفريقيا وآسيا . كذلك المغامرة الخاصة بحرب اليمن ثم أخيرا حرب يونيو ١٩٦٧ التى كشفت عن زيف الزعامة وأخطاء الحكم آنذاك . انظر فى قصة حرب يونيو : صلاح العقاد ، مأساة يونيو ١٩٦٧ ، حقائق وتحليل ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٥ .

وانظر تحليل لنفس الكارثة فى : Churchill, Randolph, S., Churchill, Winston, The Six Day War, Heinemann, London, 1967

وكذلك انور السادات ، البحث عن الذات ، ص ص ١٥٥ - ٢١٧ .

(٧)

وقد يقاس نجاح الزعامات السياسية أو فشلها ، لا سيما تلك الزعامات التي نمت في مواكبة الثورة أو حركة سياسية أو اجتماعية بمدى ما تحققة هذه الزعامات من مظاهر للتحديث السياسى أو التغيرات البنائية السياسية . وقد يقال ان الزعامة الناصرية قد نالت قدرا من النجاح بالنسبة لبعض الانجازات الاجتماعية والاقتصادية وهى الانجازات التى بدأت بقوانين الإصلاح الزراعى (رغم الأخطاء التى شابته تنفيذ هذه القوانين) (١) ، الا أنه من المؤكد أن قدرة الزعامة الناصرية على احداث ما يمكن تسميته بالتحديث السياسى ، كانت قدرة محدودة ، بل تكاد تكون معدومة ، بل ان الذى يمكن أن يقال بالنسبة للتغيرات السياسية أن الزعامة الناصرية قد أكدت على حكم الفرد وأجهضت النزعة الليبرالية التى سادت مصر بموجب دستور ١٩٢٣ وقضت على حرية الرأى وهو ما تكشف من خلال الممارسة الواقعية وليس من خلال النصوص الدستورية ، أو من واقع مجموعة الخطب الخاصة بعبد الناصر التى كان يشيد من خلالها دائما بأهمية الحرية والديمقراطية للشعب ، وأنه لا حرية لأعداء الشعب ، رغم أن أعداء الشعب هؤلاء لم يكونوا فى الواقع الا أعداء السلطة ومعارضى الناصرية .

ويتكشف هذا الفشل فى احداث التغير السياسى فى ذلك الفشل الذى منيت به التنظيمات السياسية الاحادية فى تنشيط عملية المشاركة السياسية وخلق حركة من الرواج السياسى أو فى عملية تنمية الوعى السياسى Political Consiousness للانسان المصرى ، ويكفى أن نشير الى تنظيم كالاتحاد الاشتراكى الذى عجز عن القيام بدوره كوعاء لتنظيم المشاركة السياسية وسيطرة فئة معينة على مقدراته وتوجيهه وجهة سلطوية خالصة ، وهو الأمر الذى وقف ازاءه الانسان المصرى موقف المتفرج . واذا ما أخذنا أحد

(١) انظر : عبد الحميد صفوت ، الانجازات الاجتماعية للثورة : حساب الأرباح والخسائر : فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الثورة والتغير الاجتماعى (اشراف السيد يسن) ، العدد (١٥) ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ص ٨٤ - ١٩٤ .

المؤشرات الهامة للكشف عن فشل هذا التنظيم وأعنى به اشتراكات العضوية حيث نلاحظ أنه في مايو ١٩٦٨ « ٠٠٠ دفع ٤٠ في المائة فقط من الأعضاء اشتراكاتهم والغالبية العظمى من هؤلاء كانوا من العمال والفلاحين الذين كانت اشتراكاتهم تدفع عن طريق الخصم الروتينى . لذلك فلم يكن غريباً أن العاملين في الزراعة ، وفي الوحدات الانتاجية الصغيرة والذين لم يخضعوا لنظام الدفع الروتينى لم يتعدوا نسبة ٢ الى ٣ في المائة ، وبدلاً من أن يقوم من أن يقوم الاتحاد الاشتراكى بوظائفه السياسية ، أخذ شيئاً فشيئاً في الاضطلاع بالوظائف الادارية الحكومية وتشطت القيادات التنفيذية والادارية اتولى المناصب القيادية فيه ، بحيث طبع العمل في الاتحاد الاشتراكى بطابع ادارى ومكتبى . وظهر تركيز شديد على رفع تقارير منفصلة الى المستويات الأعلى لتتماشى مع تقاليد البيروقراطية ، ولا تعكس صورة موضوعية للرأى العام » (١) .

فهذا الفشل في انماء وعى سياسى مصرى متميز ، وعدم القدرة على صياغة رأى عام حر قادر على الحوار والعطاء والنقد والمعارضة يعد في تصورى أحد مظاهر عدم تحقيق التحديث السياسى ، لا سيما وأن سنوات ما قبل ١٩٥٢ عُد شاهدة وعيا سياسيا جماهيريا قد تبدى في المواقف الجماهيرية من الاستعمار والقصر ، والدور المشرف الذى لعبته الجماهير في مساندة الحركة الوطنية ، بل وأيضا وفى مساندة حركة يوليو ١٩٥٢ ، فجاءت زعامة ما بعد هذه الحقبة وأحدثت ما يشبه النكسة في ديناميات الوعى السياسى المصرى ، ولقد تركز همها - فقط - في صياغة رأى عام يدين لها بالولاء ، وهو رأى عام سلبي الحركة ، متلقى غير متفاعل ، فهو وان تفاعل ، فهو تفاعل الواهم المستسلم ، غير المدرك لحقائق الأشياء .

(٨)

اذن لقد ظلت الزعامة الناصرية الكارزمية تعمل منذ الخمسينات من هذا القرن من خلال ثلاث محاور هى : أولا : التأكيد على النزعة الاوتوقراطية

(١) أسامة الغزالي حرب ، المشاركة السياسية في : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الثورة والتغير الاجتماعى : ربع قرن بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (اشراف السيد بسن) ، ج ٥٣ .

ومحاربة المعارضة بلا هوادة مستخدمة في ذلك كل أساليب الحكم العسكرى والبوليسى من حيث الاضطهاد والتعذيب ، الأمر الذى خلق حالة من اللا أمن بين المواطنين وتوجس بعضهم من البعض الآخر . ثانيا : خلق انتصارات وهمية عربية وعالمية ، فضلا عن بعض الانجازات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية ، وذلك تاكيدا لموهبة الزعامة وقدراتها اللا محدودة كما تود الزعامة أن توهم الراى العام أو توحى اليه . ثالثا : خلق طبقة من المرتزقة والمتزلفين للترويج للفكر الكارزمية الناصرى وهى الطبقة التى احتكرت غالبية المناصب الوزارية وقمة الوظائف الادارية بالدولة .

ومن خلال هذه المحاور الثلاثة تتالت كل الانهيارات الداخلية ، وعلى راسها تحطيم معنويات الانسان المصرى واحساسه بالغربة فى مجتمع هو صاحبه . ثم جاءت السبعينات فكانت بداية الصحوه وارهاسات الأمل ، ويشائر مجتمع جديد يملك الانسان المصرى فيه ارادته .

ولكن قبل أن نعرض - باختصار - لحقبة السبعينات ، يجدر أن نشير الى مجموعة من الملاحظات خاصة بظاهرة الزعامة الناصرية :

أولا : منذ أن قامت ثورة يوليو عام ١٩٥٢ من خلال هذه الصفوة العسكرية الوطنية ما كان ينبغى عليها أن تفكر فى السلطة أو فى الحكم ، بل كان عليها - بعد استقراء الاوضاع - أن تسلم مقاليد الحكم الى ادارة مدنية من نوى الخبرة السياسية .

ثانيا : لم تكن السمات الالهامية والخصائص الكارزمية لعبد الناصر كافية لقيادة أمة بعراقة مصر وأصالتها وعمق مشكلاتها ، ومن هنا تتسق الملاحظة الأولى مع الملاحظة الثانية هذه .

ثالثا : كان لغياب الايديولوجية الثورية والافتقار الى الاطار الفكرى الذى كان ينبغى أن تتحرك من خلاله الثورة عبر مراحلها المختلفة ، التأثير البالغ فى كل الترديات والأخطاء - بل والخطايا - التى وقعت فيها الزعامة الناصرية .

رابعا : قد لا تنطبق تماما مقومات الزعامة السياسية بصورتها المتكاملة على الظاهرة الناصرية لافتقارها الى البعد الفكرى أو الايديولوجى ، فهى زعامة استقامت على أساس بعض السمات الخاصة للزعيم ، وهى سمات

ما كان لها أن تظهر لولا ظروف الثورة ، ولولا التشجيع الجنونى للشعب المصرى فى مساندة هذه الزعامة ، ذلك الشعب الذى كان أول ضحية للزعامة الناصرية التى خلقها بنفسه ، فخنته بيديها .

خامسا : كشفت التجربة الناصرية عن فشل زعامتها وعدم قدرتها على تحقيق أى مظهر من مظاهر التحديث السياسى ، بل على العكس لقد انتكست للليبرالية وأجهضت الحريات .

سادسا : اعتمدت الزعامة الناصرية على تضليل الرأى العام وتوجيهه الوجهة التى قد توحى له بعبقرية الناصرية وبقدرتها على تحقيق المعجزات ، كما اعتمدت على تعميق الفجوة بينها وبين الشعب بخلق الطبقة المتزلفة لها والمروجة لقيمها ، فضلا عن اعتمادها على الاسلوب العسكرى والبوليسى الارهابى الذى خلق بين الشعب حالة من اللا أمن والتوجس والخوف .

سابعا : رغم حالة اللا أمن والتوجس والخوف الذى عاشها الشعب المصرى فى ظل الزعامة الناصرية ، الا أنه كان دائما ينظر اليها باعتبارها (رمزا) ، وانها قادرة على أن تأتى بمعجزات وكيف لا وقد صورت أجهزة الاعلام له هذه الأوهام ، والدليل على ذلك موقفان ، الأول هزيمة يونيو (وهنا كان ينبغي على عبد الناصر أن يستقيل فعلا باعتباره مسئولا عن الهزيمة) والثانى عند وفاته عندما شعر الشعب وكأنه فقد الأمل فى الحياة ، وهذا موقف من الشعب المصرى يكشف عن مدى النجاح الذى أصابه عبد الناصر وأجهزة اعلامه فى تقديم صورته باعتباره محقق المعجزات ، ويكشف عن نوعية خاصة من الشعوب ، وهى الشعوب وجدانية النزعة رغم مواقفه الصلبة والعنيدة من ظلم السلطة ومن جبروت الحكام . ولكن يبدو أن الالهامية الناصرية قد استطاعت أن تصيغ هؤلئنا من هذا الشعب بناء وجدانيا ماليا .

ثامنا : ان استقراءنا لتاريخ عبد الناصر لا يستقيم اطلاقا مع ما انتهجه من اساليب للحكم ، فقد قرأ فى التاريخ وفى السياسة ، وقرأ عن الزعماء والمصلحين والرواد وعانى من ظلم السلطات الاوتوقراطية وأدرك أسباب التخلف الاجتماعى والفروق الطبقيّة الصارخة ، الا أن هذا لم يكن له انعكاسات ايجابية على منهج حكمه اللهم الا فى بعض الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية التى شابتها - مع ذلك - كثير من الأخطاء .

تاسعا : من المؤكد اذن أن لسلبيات الزعامة الناصرية - وهى كثيرة -

أبعادها الذاتية والبنائية المجتمعية والتاريخية والعالمية ، وان كنا ننظر الى البعد الذاتى والبنائى باعتبارهما مسئولين مسئولية مباشرة عما تردت فيه الزعامة الناصرية من أخطاء .

عاشرا : تعد الزعامة الناصرية نموذجا لحكم الصفوة العسكرية ، لاسيما زعامات العالم الثالث ، والعالم حديث الاستقلال ، وهى زعامات بطبيعتها قلقة ، يغلب عليها الحماس دونما حنكة . أو خبرة سياسية ، وهو الأمر الذى يكشف لنا عن السر فى كم الانقلابات العسكرية التى عادة ما تحدث داخل تلك المجتمعات وهى قد تنتم أحيانا داخل الصفوة العسكرية ذاتها .

المبحث الثالث

الزعامة المصرية للراهنه

ومحاولات احياء الليبرالية

بين تحديات الواقع وبشائر الامل

obeikandi.com

قد يكون من العسير أن يكون لنا رؤية تقويمية متكاملة للزعامة السياسية لمصرية الراهنة ، نظراً لحداثة عهد هذه الزعامة من جهة ولأن التجربة مازالت في عنفوانها ولم تنته بعد ، ولكن مع ذلك فإن المبحث الراهن هو مجرد مجموعة من الانطاعات العامة عن هذه الزعامة والتي تعتبر احد نماذج الصفوف العسكرية المستنيرة والتي جمعت بين عدد من المزايا هي ، الحس الوطني الناضج والخبرة السياسية المتميزة ، فضلا عن التمثل الجيد لسيكولوجية الانسان المصري ولديناميات تاريخه الطويل ، هذا الى جانب ما تقتسم به للزعامة الراهنة من تميز فكري وثقافي ، وهو تميز فرضته محاولات التثقيف الذاتي التي قامت بها زعامة السبعينات .

وقد يرى البعض أنه من العسير أن نجد الزعامة الراهنة من مسؤوليتها - أو على الأقل - اشتراكها في المسؤولية عما تردت فيه الثورة من أخطاء ، وهو أمر صحيح واعترفت به - في أكثر من مناسبة - الزعامة الراهنة . ولكن التقويم الحقيقي والحساب الموضوعي - فيما نتصور - يبدأ منذ التولى المباشر لمسئولية الزعامة في مصر .

والواقع أننا لسنا في معرض المقارنة بين زعامة مضت واخرى أتت ، ولكن ما نود أن نؤكد هو أن الزعامة الراهنة ، أو الحكم الراهن قد تسلم مقاليد السلطة ، والمجتمع في حالة من التمزق والفوضى والانحيار يفوق حالة المجتمع في عشية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فكان أثراً ثقيلاً من الهموم والاختفاء والخطايا ، وقف انهيار الانسان المصري وتمزق وانحطاط معنوياته وعدم ثقته أو تخومه من السلطة على قمة تلك المثالب والاختفاء والهموم . ثم الاحتلال الاسرائيلي بكل ما يحمله من معاني الذل والانكسار والهوان .

ثم تتابع الأخطاء والمشكلات والهموم بين انهيار اقتصادي وتفاوت اجتماعية رهيبة وتعقيدات ادارية واختلاسات ورشاوى ، فضلا عن تشعب

الطبقة الاخطبوطية في كل اجهزة الدولة والتي اشاعت فيها كل قيم التزلف والمداينة واثارت في الشعب كل معانى الخوف والرهبة .

فوسط هذا الخضم المتلاطم من الاخطاء والهموم كان لانبثاق زعامة سياسية تتسم بالجرأة والشجاعة والحكمة والتروى وبعد النظر ، ضرورة بل حتمية فرضتها وضعية المجتمع باباعاده النفسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ومن هذا نستطيع أن نؤكد أن موهبة الزعامة الراهنة قد كشفت عنها الظروف الموضوعية للمجتمع ،وهى زعامة قد لا تنطبق عليها تماماً مقومات الزعامة الكارزمية ، ولكنها تقدم نموذجاً للصفوة التي تجاوزت وضعيتها العسكرية حيث أضحت أميل الى الصفوة السياسية المثقفة التي اصقلتها الخبرات التي اكتسبتها من خلال العمل السياسى الداخلى والتعامل المباشر مع بعض المتغيرات الدولية ، الأمر الذى كشف عن مقومات جديده لصفوة سياسية جمعت بين الحنكة السياسية وتوفر الرؤية الفكرية أو الايديولوجية ، وان كانت الأخيرة لم تتبلور الا مؤخراً .

(٢)

وقد يرى البعض ان الزعامة الراهنة قد استمدت مقوماتها من وضعها السلطوى ومن خلال ظروف المجتمع ، لذلك تعتبر أقرب الى النظام الحاكمى Rurlership منه الى نظام الزعامة على نحو ما يذهب هيرمنز Hermense فى تحليله للتمايزات القائمة بين النظامين الحاكمى والزعامى .

وإذا كنا نسلم بأن الزعامة الراهنة قد كشفت عنها الظروف الموضوعية للمجتمع والتي خلفتها الزعامة السابقة الا أنه من المؤكد أن الزعامة الحالية قد جمعت بين بعض مقومات الزعامة فى التصدى لمشكلات المجتمع وايجاد الحلول الجريئة والواقعية فى الآن نفسه وبين النزعة الحاكمية بحكم وضعها الرسمى . ورغم تسليمنا بأنه ليس حتمياً الجمع بين الزعامة السياسية والسلطة الرسمية ، الا أنه من المؤكد أن الزعامة الراهنة لم تبدأ بصفتها الزعامية ، إنما بدأت بوضعها السلطوى الرسمى ثم تخلقت ابعادها الزعامية من خلال الظروف المحلية والعالمية ، والمواقف الجريئة والحاسمة فى التصدى لمشكلات المجتمع رغم الملاحظات التى ابداهها البعض على تلك المواقف والاجراءات .

وتتبدى مظاهر الزعامة أولاً فى قيام السلطة الراهنة بتصفية فلول

انطبقة التى خلفتها السلطة السابقة فكانت اجراءات ١٥ مايو ١٩٧١ ، التى كانت بحى بداية حلقة جديدة من حلقات تاريخ المجتمع المصرى ، ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وهى الحرب التى أعادت الى حد كبير للانسان المصرى ثقته فى نفسه ، بعد فترة التمزق التى خلفتها مأساة يونيو ١٩٦٧ ، ثم محاولة التحرر من قيود المعسكر الشيوعى بطرد مجموعة الخبراء الروس ونصفية الحراسات والمعتقلات ، فضلا عن محاولة الانفتاح السياسى والاقتصادى على العالم الغربى ، ثم أخيرا محاولة احياء الليبرالية التى بدأت فى تصورى بوضع دستور عام ١٩٧١ تجاوزا لمرحلة الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية (١) .

(٣)

ومحاولات احياء الليبرالية تستوجب وقفة وتأمل ، فالنزعة الليبرالية فى الحكم الراهن لم تتضح الا بعد مرحلة من التآرجح بين النزعتين الاوتوقراطية والليبرالية وافساح الطريق أمام الرأى الآخر ، فكانت صيغة الانابر فى نطاق الاتحاد الاشتراكى ، ثم صيغة تعدد الاحزاب ، وهى الصيغة التى ما زال المجتمع السياسى المصرى يعمل من خلالها ، رغم بعض الهنات التى ما زالت تشوب تلك التجربة ، خاصة وأن الرأى الآخر كقوة مؤثرة فى المجتمع المصرى لم تتكشف بعد أبعاده ، وأن بعض الاجراءات والقوانين التى قد توحى بتناقض بين دعاوى الحرية ، وبين محتوى تلك القوانين والاجراءات ولنا أن نتذكر ذلك القانون الذى قدمه أحد وزراء الثقافة السابقين لتنظيم الصحافة (٢) الذى كان يعد - فى حينه - ردة كادت أن تعصف بكل الاجراءات الليبرالية السابق الاشارة اليها .

ولاشك أن مثل هذا القانون - الذى سحب فى توه - وأمثاله قد يجعل

(١) أنظر عرضاً مقارناً بين دستوري ١٩٧١ ، و ١٩٢٣ فى : عاطف أحمد فؤاد ، الحرية والفكر السياسى المصرى : دراسات تحليلية فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(٢) انظر نقداً لهذا القانون فى : ابراهيم عبده ، محنة للصحافة وولى النعم ، سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

(م ١٢ - الزعامة السياسية)

من التجربة الليبرالية غير مكتملة الذمى ، خاصة وإن حركة النقد الحر(١) ضحت من معالم النظام السياسى الراهن ، وهو ما يجعل من مثل هذه القوانين - التى قد يرى فيها البعض حجرا على الحرية وعلى شرعية المعارضة وجديتها - موضعا للشك فى مدى صدق نية السلطة الحاكمة فى ارساء قواعد المجتمع الليبرالى الديمقراطى .

ورغم تلك الهنات، فإن ما أحدثته السلطة الزعامية الراهنة من تغييرات نمائية سياسية يكشف عن قدرة على أحداث ما أسميناه بالتحديث السياسى Political Modernization ، ولا شك أن هذا التحديث سوف يصل الى قمته فى الوقت الذى تكتمل فيه ملامح المعارضة الحزبية والصحفية الحادة ، وفى الوقت الذى يكون فيه الدستور - دون غيره - هو المرجع الأول والأخير لسياسة الدولة داخليا وخارجيا .

ولاشك أن ملامح التحديث السياسى سوف تكتمل بصورة أكثر وضوحا فى الوقت الذى تتحرر فيه الصحافة تحررا كاملا باعتبارها مرآة للرأى العام ، كذلك سوف تضيف اطلاق حرية تكوين الاحزاب السياسية الى مظاهر التحديث السياسى التى أحدثتها الزعامة الراهنة بعدا جديدا يكشف عن تخلق مجتمع جديد بحق .

(٤)

وتعد محاولة تنمية الوعى السياسى للانسان المصرى أحد مظاهر التحديث السياسى التى تحاول الزعامة الراهنة أن تحققه ولا سيما وأن هذا الوعى قد وصل الى أقصى درجات انحطاطه فى فترة ما قبل السبعينيات كانعكاس طبيعى لأسلوب الحكم الاوتوقراطى التسلطى . ومن المؤكد أن هذا الوعى لن يكتمل أو ينمو الا من خلال الحرية واطاحة الفرصة الكاملة للأحزاب جميعها وبصورة متساوية للممارسة السياسية والحزبية الحرة ، وفتح آفاق الاعلام لكل الاتجاهات لى تعبر عن آرائها بحرية ، وأن تتاح

(١) انظر مجموعة المؤلفات التى تناولت - بحرية - مثالب التجربة الناصرية والتجربة الراهنة . وانظر على سبيل المثال : ابراهيم عبيد ، أقول للسلطان ، سجل العرب ، القاهرة ١٩٧٦ . وانظر لنفس المؤلف ، رسائل من نفاستنان ، سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

المواطن المصرى الفرصة الكاملة للاختيار الحر لمثليه وقياداته دونما توجيه أو تقييد .

أما تكوين الكوادر السياسية وتربية النشء تربية سياسية تنهض على أسس الحوار الحر والجدل الواعى يعد - فيما أتصور - أحد مظاهر انماء الوعى السياسى ، وبالتالي يعد أحد مظاهر التحديث السياسى ، وهو أمر لن يتحقق الا من خلال خلق مجتمع سياسى تعمل فيه الأحزاب السياسية جميعها بحرية وفقا لمجموعة القواعد التى يقررها دستور الدولة ، والذى ينبغى أن يكون تجسيدا لحرية الانسان المصرى .

فالزعامة الراهنة اذن - رغم ملاحظتنا وملاحظات البعض الآخر - زعامة انجاز ، ما زالت تسعى لتعويض سنوات التخلف والمعاناة والحكم المطلق ، فكانها - والصورة هكذا - زعامة انقاذ ، وزعامة خلاص ، رغم أن أخطاء الماضى وكثيرا من مثالب الحاضر ما زالت تعوق المسيرة نحو التقدم بالسرعة التى تحتتمها ظروف المجتمع ، وهذا هو التحدى الكبير الذى تواجهه الزعامة الراهنة .

(٥)

زعامة السبعينات فى مصر تعد أحد الظواهر التى تستوجب تأمل الباحث فى علم الاجتماع السياسى لتفرد لها وللظروف المحيطة بانبثاقها وتخلقها ، ويهكنا اجمال ملاحظتنا عنها فيما يلى :

أولا : من العسير أن تنطبق على زعامة السبعينات شروط الزعامة الكارزمية التقليدية ، فهى زعامة انبثقت أولا من وضعها السلطوى الرسمى ، ثم من خلال الظروف الموضوعية للمجتمع المصرى التى أتاحت لها الظهور والتألق ، فهى زعامة كامنة Latent Leadership ان صح التعبير . وهى زعامة استمدت قوتها ليس من وضعها العسكرى وانما من خبرتها السياسية ووضعها الرسمى .

ثانيا : تعد هذه الزعامة أحد الصفوات السياسية ذات الرافد العسكرى المستنير الذى جمع بين الخبرة والرؤية الفكرية والثقافية ، وهو أمر ينحدر تحقيقه بين الصفوات العسكرية التقليدية .

ثالثا : تكشف ملامح هذه الزعامة بصورة أكثر وضوحا من خلال

مجموعة المواقف المصرية والشجاعة التي وقفتها هذه الزعامة منها على سبيل المثال حركة ١٥ مايو ١٩٧١ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ وأخيرا محاولات تحقيق السلام مع إسرائيل . ولعل هذا يؤكد ما ذهب اليه السير رايت ميلز Mills من صعوبة فهم الصفوات أو الزعامات بمعزل عن الظروف الموضوعية للمجتمع وعن طبيعة السياق الاجتماعي والسياسي الذي يميزه .

رابعا : رغم أن الزعامة الراهنة قد جمعت بين الزعامة السياسية والسلطة الرسمية - وهو أمر نادر الحدوث - إلا أنها حققت عددا من الانجازات السياسية الهامة ، يقف على قممها محاولات احياء الليبرالية كمظهر من مظاهر التحديث السياسي ، وهذا يؤكد ما ذهب اليه كليمنت مور Moore من أنه ينبغي بعد كل تحول اجتماعي (وحركة مايو ١٩٧١ تعد تحولا اجتماعيا) أن يصحبه تغير أو تحديث سياسي ، لا سيما التغير من الصيغة الأوتوقراطية الى الصيغة الديمقراطية .

خامسا : تحاول الزعامة السياسية الراهنة - رغم بعض الهنات - أن تؤكد أن السياسة علم وفن ولا تنهض وفقا لاجتهادات الحاكم والهامات الزعيم ، وانها عملية محسوبة بدقة ، تتفاعل فيها العوامل الداخلية بالتغيرات الحولية .

سادسا : قد تكتسب الزعامة السياسية الراهنة صفتي القوة والاستمرار من خلال استكمال ملامح البناء الديمقراطي احياء لليبرالية مع محاولة تجاوز مرحلة الحرية النسبية الى مرحلة الحرية المتكاملة ، مع محاولة - أيضا - استكمال مقومات البناء الاقتصادي والخروج من الأزمات الاقتصادية الراهنة .